: الفصل المطلق أو الجامد بين السلطات: ذهب الفقه الفرنسي إبان الثورة الفرنسية بأن مبدأ الفصل بين السلطات يعني الفصل المطلق أو الجامد بين السلطات الذي يصل إلى حد عدم قيام أى سلطة بالرقابة على أعمال السلطة الألخرى, وهما قاعدتا االستقالل العضوي والتخصص الوظيفيوقد أخذ الفقهاءالفرنسيون بهذا التفسير ونظروا إلى مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ قانوني , وأخذوا به كعقيدة جامدة ال تفيد إال الفصل المطلق بين السلطات باعتبار أن كل وظيفة من وظائف الدولة هى جزء منفصل ومستقل عن أجزاء السيادة، وفسروا المبدأ بمعنى الفصل التام والمطلق بحيث تنتفي كل عالقة أو تداخل أو تعاون بين هذه السلطات ويترتب على ألخذ به ذا التفسير أن وظائف الدولة الثالث ليست مجرد اختصاصات مختلفة تصدر عن سلطة واحدة , لكنها سلطات مستقلة تمارس نشاطا متميزا ومستقال وهذا يعني فصال مطلقا فيما بين هذه السلطات الثالث بحيث تختص كل منها بنوع معين من النشاط , وخصت بكل منها هيئة معينة فال يتصور اشتراك هيئتين منهما في ممارسة وظيفة من الوظائف , غير أن بعض الفقهاء الدستوريين ورجال السياسة بعد ذلك قد توصلوا الى نتيجة منطقية , لذا فان النظام الفرنسي الذي حاول تطبيق نظام الفصل المطلق بين السلطات قد واجه صعوبات عملية كثيرة أدت الى انهياره , كما يترتب على الفصل المطلق بين السلطات توقف عمل الدولة في حالة حدوث أى خالف بين سلطات الدولة إذ أن الخالف بين سلطات الدولة كثير الوقوع مما يؤدي الى الفوضى وتعطيل مصالح الدولة أو تحكم إحدى السلطات ببقيةالسلطات ألخرى في الدولة. ومما سبق يتضح لنا رفض الواقع العملي لمبدأ الفصل التام والمطلق بين السلطاتفكان البد من إضفاء نوعمن المرونة في فهم هذا المبدأ وتطويره نحو الفصل المرن المشبع بروح التعاون فيما بين السلطات.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي